

8



ضرورة إجراء العمليات الجراحية
وضع وتنفيذ الاستراتيجيات والخطط
الرياضية

مشمولات الفصل

لتحقيق السياسة الرياضية المتفق عليها فهناك ثلاثة محاور أو أضلاع رئيسية يجب فهم أدوارها بوضوح وتحقيقها بدقة: الجانب البشري، والتخطيطي، والتنفيذي. فالجانب البشري يتعرض للفئات العديدة التي تسهم في إرساء قواعد وتفصيل السياسة الرياضية، الضلع الثاني هو جوهر العملية؛ لتعلقه بالخطة ذاتها، هذا من حيث صياغة فلسفتها وأهدافها؛ واعتمادها على القياس الموضوعي، متطلبًا استخدامات عديدة منها المعادلات الرياضية المبنية على أساس الحساب الدقيق للوقوف على مدى التأثير ومستوى جودة أداء التنفيذ والبرامج المتبعة في الإعداد الرياضي، والخطة سوف لا تعمل إلا إذا أمكن جذب الشباب للاشتراك، هذا تطلب التطرق لفضية «الحوافز» الرياضية: أكاديميًا وماديًا وروحيًا. تضافر وتحقيق هذه الجوانب الثلاثة يقرر لبرامج الإعداد أن تكون أو لا تكون، وركيزة أساسية للسياسات الرياضية فلا بد من توفير التمويل في شكل ميزانيات كمطلب مُكمل ووضعه ضمن ثلاث تركيبات أساسية: جسم المشروع، ووقوده أو طاقته المحركة، وروحه التي تعطيه حياة، المحور الثالث والأخير، هو تنفيذي في طبيعته، ويلقي الضوء على نوعين من الأجهزة: الأول مباشر وتخصصي ويعمل في قطاع البطولة مباشرة «مؤسسات الإعداد»؛ والثاني غير مباشر ولكنه يتعلق بالمشاركين في مواقع تواجدهم؛ مدرسيًا وجامعيًا ووظيفيًا؛ لإزالة بعض العقبات اقترح «مشروع الإعداد الرياضي» معتمداً على الانتداب لتخفيض المصاريف.

أهداف الفصل

1. لاستكمال العلاج تم التوصل إلى الأهداف التعليمية التالية:
1. تحديد المحاور الرئيسية لوضع وتنفيذ سياسة رياضية للإعداد الدولي.
2. التعرف على متطلبات السياسة الرياضية من فلسفات لأهداف البرامج.
3. القدرة على استخدام المعادلات الرياضية لحساب جودة الأداء والتنفيذ ومدى تأثير البرامج.
4. تحديد واختيار الحوافز المختلفة لتشجيع وزيادة المشاركين في برامج الإعداد الرياضي.
5. شرح دور الميزانيات كوقود ضروري لتحريك جسم المشروع.
6. التفريق بين وسائل التخطيط والتنفيذ والتطبيق والمتابعة وأهمية عمق توغله في أنحاء البلاد.
7. القدرة على الاستعانة بمشروع الإعداد الرياضي الوطني.

الاصطلاحات المستخدمة:

المصادر البشرية، السياسة الرياضية، الاستراتيجيات: التخطيطية والتنفيذية؛ المعادلات الرياضية، جودة الأداء، مدى التأثير، الميزانيات كمحرك للجسم؛ التشجيع والاهتمام كروح البرامج؛ حوافز.

لنجاح الجزئية التنفيذية فلا بد من التنسيق بين جهات رسمية محددة، هذه الجهات تشمل أساساً؛ وليست قاصرة على هذه الجهات: وزارات التربية والتعليم، الشباب والرياضة، التعليم العالي والجامعات، القوات النظامية مسلحةً وشرطةً، والشركات والموظفين الحكوميين، جميع هذه الجهات لها مؤسسات رياضية ومنشآت وملاعب، وتخدم أعماراً تدخل ضمن الأعمار التنافسية المطلوبة للتمثيل الدولي. والبدء الآن بالنقاط الأساسية لهذا الفصل.

أ- الجزئية البشرية:

1. من الذي يضع الاستراتيجيات الرياضية وخلفياتها؟

حتى تأتي الاستراتيجيات بأفيد الخطط يجب أن تشمل على جميع القطاعات، تَوَازُنُ تلك القطاعات يضمن شمولية كل المستفيدين، وتمثيل كل الفئات التي تساعد على زيادة المحصول الأولمبي للميداليات، مبدئياً القطاعات الهامة تشتمل على عدد مناسب من الفئات التالية:

1. الأكاديميين لنقل الفكر والنظريات والأساليب المستحدثة عالمياً.
2. التنفيذيين؛ سواء القدامى أو الجدد المهتمين بالرياضة والذين سبق لهم القيادة الميدانية في محيط الرياضة.
3. إداريي الأندية والاتحادات الرياضية القدامى والجدد.
4. ممثلين لقطاع الفتيات، موزعين على الأكاديميين والتنفيذيين والإداريين؛ هذا بنسبة معقولة ومتوازية مع نسبة تمثيلهم في المجتمع.
5. لاعبين ولاعبات قدامى، سبق لهم التمثيل الدولي والأولمبي.
6. أولياء أمور من النوعين، الذين لهم اهتمام وحماس رياضي.
7. يتم اختيار ستة أفراد من كل قطاع؛ لتكوين لجنة فنية للوصول إلى خطة رياضية شاملة.

2. أسلوب وإجراءات تمحيص الإستراتيجية الرياضية:

كل مشترك في وضع الاستراتيجيات يقدم تصوره ورؤيته في شكل تقرير مع شرح

التصور شفهيًا في زمن محدود، مع تجيل كل التصورات بالصوت والصورة، بعد دراسة كل التصورات وتمحيصها تخرج اللجنة المثلة لكل الفئات بما يشمل على اقتراح الإستراتيجية المبدئية. (هذه اللجنة تُنتخب من القطاعات الستة السابقة؛ اثنين من كل قطاع، ما عدا واحدًا من القطاعات الثلاثة الأولى يختار ثلاثة بدلا من اثنين؛ هذا يُحدّد إما عن طريق القرعة وإما بالتراضي أو بالتنازل، هذه اللجنة المكونة من 13 عضواً ينتخب منهم رئيس ووكيل) تعمل هذه اللجنة مع ممثلي الدولة والحكومة حتى إتمام هذه المهمة القومية.

تعرض الإستراتيجية المبدئية على جميع ممثلي القطاعات، أو قد يطلق عليهم ممثلو الجمعية العمومية للإستراتيجية الرياضية، يحصل كل عضو على صورة التقرير النهائي لدراسته لمدة عشرة أيام من تاريخ استلامه، وبالتالي يعلق كل عضو كتابيا على ما ورد بالتقرير؛ لرفع الملاحظات إلى رئيس اللجنة المنتخبة، وبعد دمج كل النقاط في صورتها الشبه نهائية يُكتب التقرير النهائي؛ لعرضه على الجمعية العمومية؛ هذا للموافقة، ولإجراء تعديلات في أضيق الحدود، إلا إذا كان هناك تجاوزات أو إغفال جوهرى يستدعي المناقشة المحدودة.

المراحل المتسلسلة السابقة يجب أن تضمن التوافق والانسجام مع الصياغة النهائية، وحتى تصير تلك السياسة الرياضية الدولية سارية المفعول على النطاق القومي فلا بد من الحصول على موافقة ثلثي الجمعية العمومية. للدولة الاختيار أن تصعد تلك السياسة الرياضية إلى مستوى القانون، أم يُنفذ كإجراء إداري بواسطة جهة رياضية وطنية في حالة التصعيد إلى قانون، فيتدرج في العرض على لجنة الشباب والرياضة لرفعه إلى مجلس الشعب؛ لاتخاذ الخطوات اللازمة.

ب. الجزئية الخطئية: تفاصيل السياسة الرياضية الوطنية

بعد ضمان اختيار المصادر البشرية ذات الخبرات العالية والمتنوعة تنتقل العملية إلى صياغة مضمون الخطة الرياضية القومية، ولتحقيق ما هو في صالح الدولة يجب في هذه المرحلة أن يكون للخطة شقان: واحد قصير المدى للدورة القادمة بلندن بعد قليل

من السنين؛ وآخر طويل المدى، وهذا هو الأهم؛ لاستمراره وللاتفاق فيه على قواعد مستقبل الرياضة الوطنية. فيما يلي متضمنات الخطة التي يجب أن تشملها أو تشمل ما يقاربها:

1. تحديد وصياغة الفلسفة والأهداف الرياضية الوطنية:

تبدأ هذه الخطوات بتحديد الرؤى والتصورات العامة التي تخدمها الخطة حتى تكون مصدرًا لما يأتي فيما بعد، وينبع منها الأهداف المحددة التي سيركز عليها.

و الأهداف يجب صياغتها بطريقة يُمكن قياسها، والخروج بنتائج محددة غير قابلة للتأويل أو التفسيرات المتعددة. فمثلاً يمكن أن يكون الهدف التالي لدولة كمصر: «الفوز في دورة 2012 و 2016 بعدد 14 ميدالية في كل دورة على أن يكون منهم 2 إلى 3 ذهبية». (هذا حتى تكسر مصر الرقم القياسي الذي حققته عدة مرات، وهو الفوز بأقصاه خمسة ميداليات). هذا هدف عام لتحقيقه تتطلب الاستراتيجيات اتباع رعايات وتطبيقات محددة.

وقد يكون الهدف المنبثق من الهدف العام كالاتي: البدء بستة (6) محافظات (3 بالصعيد، و3 بوجه بحري) لاختيار بعد التصنيف مدرسة إعدادية لتتحول إلى «مدرسة رياضية». وتخدم كل مدرسة المناهج التعليمية والرياضية، لعدد 600 – 1000 تلميذ، على أن يكون النصف من البنات. ونفس الأسلوب ينفذ على واحدة من مراكز الشباب بنفس المحافظة، ويتحدد الهدف الدقيق لكل مركز في مرحلة المتابعة والتقييم والمحاسبة. يستخدم ما جاء بالهدف لقياس مدى جودة التنفيذ حتى يمكن التعديل والتصويب السريع، للملاحقة بالركب العالمي والمسابقات القادمة.

2. أهمية الاعتماد على المعادلات الرياضية والحساب لتحقيق أعلى أداء رياضي:

النتائج الأولبية هي نتاج معادلات رياضية وحسابات دقيقة لا مجال فيها للصدفة أو للحظ، المعادلة الرياضية مفرداتها ومعاييرها Criteria معروفة، ومعلومة لدى الكثير من الدول. إذا ما هي المعايير للمعادلة الرياضية للتفوق الرياضي؟ هناك ثلاث مفردات

أساسية لتلك المعادلة:

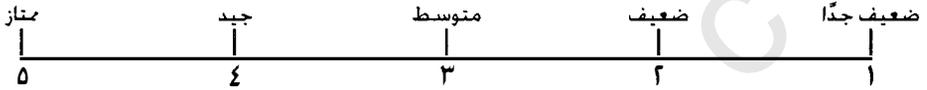
1. عدد اللاعبين المشتركين في خطة الإعداد الأولي أو الدولي في كل وحدة محلية، وإجمالي المشتركين.
2. عدد ساعات التدريب أسبوعياً و سنوياً التي يتعرض لها اللاعبون.
3. الدرجة المثوية لجودة الأداء، مبنية على أساس التقييم الموضوعي المتكرر.

المعيار الأول والثاني يسهل الحصول عليهما؛ فهما يعتمدان على مجرد عدد المشتركين، أو حساب التوقيت من حيث عدد ساعات الاشتراك في التدريب. أما المعيار الثالث فهو يعتبر النقطة الفنية التي تحتاج إلى تفاصيل وإعداد وتدريب، فكيف تُحسب «جودة الأداء»؟ جودة الأداء هي مقياس لمستوى التنفيذ من حيث إدارة الملعب ودرجة إتقان المدرب لما يحاول أن يحرزه ويقدمه من مهارات رياضية متعلقة بالرياضة المنشودة حسب البرنامج المقرر، والمناخ الإنساني في بيئة الإعداد، بمعنى آخر: فإن درجة الأداء هي نتيجة رقمية لتقييم وتقدير مدى جودة أسلوب التدريب وممارسة النشاط محل الإعداد وطرق التعامل لكل الكوادر. (انظر نموذج 3 «جودة أداء التدريب» المرفق)

من واقع مقياس «جودة أداء التدريب»؛ تضاف أرقام التقديرات لكل البنود الموضحة بالنموذج رقم 3؛ ولتكن $32 = 4 + 4 + 2 + 1 + 3 + 2 + 5 + 4 + 3 + 4$ من 50، أي 64 في المائة. هذا الرقم يمثل مستوى "جودة أداء التدريب" المتعلقة بمدرب واحد، تضاف النسب المثوية التي حصل عليها جميع المدربين والمدربات، ثم تقسم على إجمالي العدد، وهذا الرقم يمثل مستوى «جودة الأداء» للمركز كله في ذلك اليوم، واتباع نفس العملية يتم الحصول على جودة الأداء ليوم واحد على مستوى الجمهورية. بإضافة أرقام كل الوحدات، وبإضافة كل النتائج يتم الحصول على مستوى الأداء الربع سنوي، ثم السنوي بدون موضوعية الوصول إلى استجابات تقييميه، فالجهد قد يصير هباءً ولا يساوي حتى الورق المستعمل؛ ترفعاً عن ذكر الوقت والجهد والمال المثمر في هذا البرنامج.

نموذج 3* جودة أداء التدريب**

تعليمات: رجاء تقدير أداء المدرب وحالة الإعداد وفقاً للنقاط التالية. التقدير يتراوح ما بين «ضعيف جداً» وبذلك يحصل على «1» و«ممتاز» يحصل على «5» حسب المقياس التالي:



1. الملعب كان مُجهزاً على الوجه المطلوب. 1 2 3 4 5
2. الأدوات كانت في حالة جيدة وكافية للتدريب. 1 2 3 4 5
3. المدرب كان مستعداً على وجه لائق. 1 2 3 4 5
4. المدرب على ثقة وكفاءة فيما يُقدم. 1 2 3 4 5
5. المدرب يراعي ويتبع فن الحركة والتدريبات. 1 2 3 4 5
6. المدرب على علاقة طيبة مع اللاعبين. 1 2 3 4 5
7. تقديم المهارات والخطط كان متسلسلاً كما يجب. 1 2 3 4 5
8. التدريبات كانت متنوعة وواقعية. 1 2 3 4 5
9. التدريبات تخدم المرحلة الفنية والسنية للمشاركين. 1 2 3 4 5
10. جميع اللاعبين كانوا يشتركون في التدريب بصفة دائمة. 1 2 3 4 5
11. كان هناك حماس كافٍ من اللاعبين للاشتراك. 1 2 3 4 5
12. الإشراف الخارجي كان متواجداً بطريقة كافية. 1 2 3 4 5
13. المشرفون على مركز التدريب وفروا المطلوب من أدوات. 1 2 3 4 5
14. معاملة اللاعبين كانت مناسبة. 1 2 3 4 5
15. الجو العام كان رياضياً ومرحاً. 1 2 3 4 5

* هذا مجرد مثال لنموذج وليس للاستخدام الفعلي حتى يتم تنقيحه بالإضافة أو بالحذف.

** شكرًا للأخ سامي جرجس راغب، مدرب كرة السلة، الذي ساهم في وضع هذه القائمة وتنقيحها.

• أثناء زيارة المشرف للملاعب يعتمد على تسجيل شريط فيديو، يرجع إليه بواسطة المشرف نفسه لاستكمال تقييم الأداء. ويرجع إليه المسئولون المحليون والقوميون عند اللزوم.

لاستكمال عناصر المعادلة بعد التقييم الموضوعي، يمكن مناقشة أربعة تصورات. هذا بالنسبة لأداء دولة ما أو مركز إعداد معين لاحتساب «مدى التأثير» كالاتي:

مدى التأثير = عدد المشتركين في التدريب × عدد ساعات التدريب الأسبوعية × جودة الأداء =

الدولة أو المركز	عدد المشتركين في التدريب	عدد ساعات التدريب الأسبوعية	جودة الأداء	مدى التأثير
أ	600	9	60%	324
ب	6000	18	90%	9.270
ت	2000	24	95%	4.360
ث	2000	24	50%	2.400

مدى التأثير شعر به في التصور الأول عدد 324 فردًا؛ بينما في الأخير شعر به عدد 2.400 مشتركًا، باقي مفردات كل نتيجة من المعادلات بعاليه يسهل فهمها، إذا أرادت دولة أو مركز، عمل إجراءات واتخاذ قرارات، لتحسين أو زيادة معدلات التأثير، فهناك ثلاثة محاور من المهل إلى الصعب:

المحور الأول: هو مجرد «زيادة العدد» من 600 مثلًا في التصور الأول إلى 1000 أو 1200 لمضاعفة مدى التأثير.

المحور الثاني: هو زيادة أو نقصان عدد ساعات التدريب الأسبوعية.

الحوافز الأكاديمية:

مستوى الشهادات الإعدادية والثانوية: يُدرس برنامج لإضافة نسب معينة إلى المجموع النهائي للحائزين على مراكز معينة في بطولات المنطقة ثم الجمهورية، فالفرق الأربعة الأولى يقترح أن يُضاف إلى مجموع الطالب 15% من المجموع، والفرق الأربعة التالية يُضاف 10% إلى المجموع، والفرق الأربعة الأخيرة يُضاف 5% إلى المجموع العام، هل هذه رشوة من الدولة لجذب الطلاب للرياضة؟ الإجابة التربوية هي بالنفي؛ فالطالب الرياضي والنشيط يكتسب صفات عديدة تساعده على «تكوين المواطن الصالح». فهو يتعلم الكفاح والمثابرة والصبر والإتقان، يبعد عن الانحراف، يكتسب صحة أحسن، ولا يكلف الدولة مصاريف الرعاية الصحية والطبية بسبب سوء الحالة الصحية. ومن النقاط الجوهرية التعليمية الأخرى أنه يكتسب خبرات عملية ومعلومات من واقع الحياة تفوق بكثير ما تُقدمه الكتب والمقررات المدرسية، وهذا الاشتراك الفني والرياضي يضع الشاب على أبواب اللقاءات الدولية والأولمبية التي لا مثيل لها في ردهات المدارس والجامعات. حرمان الشباب من هذه الفرص هو حرمانهم من أمتع جوانب الحياة وأكثرها إثراءً.

مستوى سنوات الدراسة الجامعية وما في مستواها: يُدرّس أيضاً برامج لتعويض الطالب الجامعي عن الوقت الذي يستثمره في ممارسة الرياضة فمثلاً: الطالب في أي سنة دراسية إذا اشترك في دوري الجامعة أو الجامعات وكان من الفرق الفائزة على مستوى معين تُرفع تقديراته في جميع مواد تلك السنة؛ فمثلاً: إذا حصل الطالب على تقدير «جيد» في مادة معينة، تُرفع إلى تقدير «جيد جداً»، وإذا حصل على تقدير «ضعيف» تُرفع إلى تقدير «مقبول» وهكذا.

الحوافز المادية:

بالإضافة إلى الحوافز الأكاديمية، يتفق على منح اللاعبين بفرق فائزة على مكافآت مالية تتناسب مع ترتيب الفرق من الأول للرابيع يحصلون على مكافآت عالية، ومن الخامس للثامن يقل حجم المكافآت، ثم تُمنح الفرق من التاسع للثاني عشر مكافآت رمزية.

تحديداً: فالجهات الفنية حققت التركيبة الجسدية بكل ما فيها من مادة وعقل وأعصاب يمكن أن نطلق عليها «جسم وكيان العملية الرياضية المنشودة»، ولضمان تحرك هذا الجسم بدون قصور فلا بد من تزويده بالطاقات اللازمة في شكل توفير الأدوات اللازمة والمصاريف التي تغطي المتطلبات، فمن الضروري دراسة الميزانيات المطلوبة بدقة مع محاولة توفيرها بطرق ابتكاريه تقلل من التكاليف وتضاعف نتائج استخدام ما هو متوفر، هذا مع اللجوء إلى قطاعات تمويل أخرى بالإضافة للحكومة؛ مثل الجهات الأهلية والشركات، ويمكن هنا فتح حساب بنكي كما فعلت جاميكا لإكتتاب المواطنين المقيمين في الداخل والخارج. ولمصر مثلاً ما يقرب من ثلاثة ملايين فرد - إن لم يكن أكثر - بأوروبا وأفريقيا وأمريكا الشمالية وأستراليا. يُسعد المتجنسين بالخارج المساهمة في رفع مستوى الأداء الأولمبي الذي عادة ما يكون مصدرًا للفخرهم ولاعتزازهم. تستخدم كل هذه الجهود ليتوفر وقود «المعركة الرياضية الدولية» لأي دولة تصبو إلى تحقيق مكانة تليق بوضعها الدولي، وتشريعاً للقومية التي ينتمون إليها. هذا عن الوقود أو الطاقة التي تحرك الجسم، والعنصر الثالث لا يقل أهمية عن ما سبق؛ بل ربما هو سر حياتها، وتفعيلها، وبقاؤها كروح الكيان كله.

أما عن الروح فهي في يد كل الأجهزة التي تشكل ثقافة اللعب والثقافة الرياضية العامة، فلا بد أن تتطور الدول من مجرد الاهتمام فقط «بثقافة كرة القدم» إلى إيجاد توازن لتأسيس «ثقافة الرياضة والاشتراك الإيجابي» هذا يتطلب تعليماً مدرسياً وذاًتياً وحرّاً؛ بالإضافة إلى استجابات القيادات السياسية من رئيس الجمهورية، لرئيس الوزراء، للموزراء، وللمحافظين. هذا بإعطاء أهمية وشرف للمشاركين في جميع الرياضات؛ بجانب كرة القدم، وعلى كل المستويات والأعمار.

والجانب الذي لا يمكن إهماله لتأثيره على الثقافة في أعماقها وهو التلفزيون والصحافة؛ لكل منهما أدوار فعالة على أن يكونا رعاة هامين لتوجيه الفكر والإرادة لفلسفة «الاشتراك الرياضي واللياقة البدنية» لكل المواطنين؛ مهما كان مستوى قدراتهم أو أعمارهم، مفاتيح كثيرة في يد التلفزيون ووسائل الإعلام الأخرى، إذا أفرط

فيها ورمائها في وسط نهر النيل، وركز على «كرة القدم» فقط فبذلك يكون قد ارتكب جرماً يجب أن يحاسبه التاريخ عليه.

الأمل الكبير في وسائل الإعلام عامة بأن يدرسوا جدياً ضرورة تطور برامجهم: من أجل صحة ورفاهية وسعادة الشعب، كل تلك الاهتمامات تمثل روح العملية التي يمكن أن يشغلها الإعلام والسياسيون؛ لتضع مصر والدول العربية في مكان الصدارة في المكان الذي يتناسب مع إنجازات هذا الإقليم في مجالات عديدة منها الرياضة عبر التاريخ بدون أدنى شك.

تحديد وسائل التنفيذ والتطبيق ومدى توغله في بقاع الإقليم:

مراعاةً للوضوح في الاختصاص وعدم حدوث تخطب أو إهمال فلا بد من تحديد طرق وأساليب التنفيذ. يجب وضع الخطوات المناسبة والجادة لتحقيق السياسة الرياضية التي استثمرَ فيها الجهدُ الفني والوقت والمال، أجهزة التنفيذ نوعان؛ أدوارهما حيوية، وتتفاوت في الأهمية:

النوع الأول من الأجهزة: غير مباشر، ولكنه يشمل على الخانات المطلوبة، ويخدم الرياضيين الذين هم عماد حركة الإعداد الرياضي، يتضمن هذا النوع الجهات الحكومية والأهلية التي تقدم خدمات مختلفة للأطفال وللشباب على سبيل المثال لا الحصر، المقصود هنا أجهزة التعليم الأساسي من الابتدائي للثانوي، وأجهزة التعليم العالي من جامعات ومعاهد حكومية وأهلية وخاصة، وأجهزة الشباب والرياضة بكل مؤسساتها، وأجهزة القوات النظامية المسلحة والشرطة. الاهتمام بالرياضة في هذه القطاعات العريضة التي تخدم حوالي 60% من مجموع السكان كما ذكر من قبل يعتبر في غاية الأهمية من حيث التعاون مع الأجهزة المتخصصة للإعداد الدولي والأولمبي .. جميعها لها أدوار غير مباشرة للإعداد الأولمبي ولكنها ذات فاعلية عالية في التأثير.

النوع الثاني: مباشر، والإعداد الرياضي هو مركز اهتمامه الأول والأخير، ووفقاً للنموذج رقم 4 فالمقصود هنا هو مؤسسات الإعداد الرياضي التي قد يكون عددها من ثلاثة إلى خمسة؛ حسب نموذج رقم 2، لخدمة مراحل اكتشاف وإعداد المواهب

والقدرات.

هناك اقتراح لخدمة النوع الثاني من الأجهزة الرياضية. الاقتراح يتضمن «مشروع الإعداد الرياضي» لتحقيق المستوى الدولي بطريقة اقتصادية تتسم بالفاعلية والكفاية، كما يتضح من تفاصيله التالية:

«مشروع الإعداد الرياضي»

لتحقيق المستوى الدولي بطريقة اقتصادية تتسم بالفاعلية والكفاية

هناك تصور أنه يمكن إيجاد هيئة/جهاز للإعداد الأولمبي بأقل التكاليف الذي يمكن أن يتسم بكفاءة عالية. «مشروع الإعداد الرياضي» لتحقيق المستوى الدولي بطريقة اقتصادية تتسم بالفاعلية والكفاية. تعريف الكفاءة Efficiency هنا: هو زيادة الإنتاج باستخدام أقل التكاليف، وفي أقصر وقت، التصور يتطلب الإجابة على هذا السؤال: مَنْ هم المستفيدون من هذا الإعداد الأولمبي المكثف؟ والإجابة بسيطة للغاية: فالمستفيدون هم طلبة المدارس وطلبة الجامعات والقوات النظامية والموظفين؛ لذلك فهذه الإعداد الرسمية يمكن أن تتكون من الآتي كما ذكر من قبل: العاملين بأجهزة رعاية الشباب بقطاعي التعليم الأساسي والجامعي، جهاز الشباب والرياضة، الرعاية الرياضية بقطاعي القوات النظامية وقطاع الموظفين من شركات وحكومة.

يُنْتَدب نسبة معينة من تلك الأجهزة على المستوى المركزي والمحلي لتشكيل «هيئة الإعداد الرياضي الوطنية». مُرتباتهم من مواقع عملهم الأصلية التي يُنتدبون منها، ويضاف إليها نسبة 25 - 50% تحت اسم «بدل أولمبي»، للتفرغ لخدمة أغراض وأهداف الهيئة.

قيادات هذه الهيئة يتم اختيارهم بدقة متناهية من قادة ومسؤولين لديهم الوعي بطبيعة المشكلة، وعندهم فلسفة رياضية وأولمبية صائبة، وسبق لهم النجاح في إدارة خدمات مشابهة يتبعون مخططاً واضحاً عن طريق الخبراء الرياضيين السابق ذكرهم في بداية هذا الفصل، تحت «الجزئية البشرية».

جميع العاملين؛ فنيين وإداريين بهذه الهيئة من رئيسها إلى الفرّاش في مواقع العمل منتدبون حسب قواعد جادة، إن لم يكن أداءهم على مستوى المسؤولية فالأفضل أن يعودوا إلى الجهات التي تم انتدابهم منها، فهذا ليس مجالاً للمجاملات والمحسوبيات؛ لا شيء في هذه الهيئة ينص على أن هناك أي مركز ثابت، فالدولة تلاحق بركب دولي سبق وتقدم بفارق زمني قد يصل إلى ثلاثين سنة.

(نهاية المشروع)

الملخص والنتائج

هذا الفصل تعرض لإخراج محتوى الخطة إلى الوجود، وبدون الخطوات المذكورة في هذا الفصل، فالخطة تعتبر تركيبة هامة وضرورية ولكنها حبيسة الأدراج البيروقراطية، فلكي تُحقق الخطة أغراضها فلا بد من وسائل لتفعيلها ولبدء خطة العلاج والعناصر التي تحقق ذلك كما تبين ثلاثة: بشرية، تخطيطية، وتنفيذية. فبدون تركيبة بشرية دقيقة لا يمكن التوصل إلى الرؤية الثابتة الشاملة والتنفيذ المتكامل. ولضمان استكمال بلورة الرؤية فلا بد أن تتعرض الخطة لخطوات معينة لإرساء قواعدها وفحصها وتمحيصها قبل أن تخرج إلى الوجود، وفي صيغتها النهائية يتم الإشارة إلى وضع الأهداف موضع التنفيذ، مع انتشار الإعداد الأولمبي بالمحافظات التي يتم اختيارها، وعند التنفيذ يجب الاستعانة بالمعادلات الرياضية والمبنيّة على أساس القياس الموضوعي؛ للتعرف على جودة أداء التدريب ومستويات التقدم ومدى سرعته. ولجذب الشباب وتعويضهم عن الوقت المستثمر رياضياً تم اقتراح بعض الحوافز مبدئياً مع توافر الميزانيات الملائمة، والخطة المتفق عليها لا بد أن تشمل تفاصيل كل هذه النقاط، ولأهمية الهيئات والمؤسسات التنفيذية تم التعرض لمستويين: الأول هو محاولة تفعيل ما هو متوفر بالفعل بالجامعات والمدارس ومراكز الشباب والشركات والقوات النظامية، هذا لانتشار الرياضة

فهرس الفصل

- أساليب المتابعة والتقدير والتقييم للإعداد الرياضي.
- مفاهيم متابعة السياسة الرياضية وبرامج الإعداد الأولمي.
- مفاهيم التقدير الرياضي ومستويات استخدامه وتطبيقه.
- مفاهيم التقييم الرياضي للسياسة الرياضية وخطوات التنفيذ المحلية.
- مدى استخدام التقييم في مجال التنفيذ.
- أسباب الحاجة إلى ومبررات استخدام التقييم الرياضي.
- أساليب ومجالات التقييم للإعداد الأولمي والدولي الناجح.
- وسائل تقييم المستويات المتدرجة لخدمة الهرم الرياضي.
- استخدام نموذج هندرسون Henderson:
- تقدير المشتركين أو المنتفعين.
- تقييم البرامج والخدمات كصقل أبطال المستقبل.
- تقييم العاملين في مجال إعداد أبطال الغد.
- تقييم السياسات والإجراءات الإدارية لحركة الإعداد الأولمي والبارالمبي.
- تقييم المنشآت والملاعب والأدوات لتحقيق الأهداف الدولية والأولمبية.
- استخدام نموذج ستشمان Suchman.
- تقدير الجهد.
- تقدير وتقييم الأداء.
- تقدير كفاية الأداء.
- تقييم الكفاءة والفاعلية.
- النسق التفاعلي.
- الملخص والنتائج.